● أخبار قصيرة

وزارة الاقتصاد تعلن الموافقة على ٧٠ طلب استثمار أجنبي

تمّت الموافقة، في الاجتماع الأخير لهيئة الاستثمار الأجنبي بالجمهورية الاسلامية الايرانية، على ٧٠ مشروعاً استثمارياً جديداً من مستثمرين أجانب في مجالات مختلفة، بما في ذلك الصناعة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات. وعُقد الاجتماع الـ٢٩٤ لهيئة الاستثمار الأجنبي، وهو الاجتماع الرابع لها في العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس)، يوم الثلاثاء الماضي، برئاسة أبوالفضل كودئي، نائب الوزير والمدير العام لمنظمة الاستثمار، وبحضور أعضاء هيئة الاستثمار الأجنبي وممثلي الوزارات والهيئات المتخصصة ذات الصلة.

وخلال هذا الاجتماع، تمت مناقشة ٧٦ طلبًا متعلقًا بالاستثمار الأجنبي، ووافقت هيئة الاستثمار الأجنبي على ٧٠ طلبًا منها. وكانت مشاريع الاستثمار الأجنبي المعتمدة من دول مختلفة، وركزت على قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة المتجددة والزراعة والنقل والإسكان وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والأدوية والمعدات الطبية.

إيران ضمن الدول الخمس المميزة في تربية المواشي الثقيلة

قال وزير الجهاد الزراعي غلام رضا نوري قزلجه: إن إيران تعتبر في مجال تربية المواشي الثقيلة، واحدة من الدول الخمس المميزة في العالم. وأضاف نوري قزلجه، الخميس، أمام اجتماع العاملين في المجال الزراعي بمحافظة أصفهان (وسط البلاد): إن اللبن المنتج من هذه المواشي يستخدم من قبل الشركات الدولية المعتبرة، مشيراً إلى وجود خطط لزيادة جودة المواشي الخفيفة في خطوة لخفض التبعية للحوم المستوردة. وأكد أن الإنتاج الداخلي ليس يعد ضرورة اقتصادية فحسب، بل واجب وطني، قائلاً: إننا نعقد العزم على تحويل إيران إلى قطب غذائي في المنطقة.

١٠ آلاف ميغاواط كهرباء تدخل الشبكة العامة للكهرباء

أعلن وزير الصناعة والمناجم والتجارة، محمد أتابك، أن ١٠ آلاف ميغاواط من الكهرباء المنتجة من قبل الصناعات بالبلاد ستدخل الشبكة العامة للكهرباء.

وقال أتابك، مساء الأربعاء، أمام أعضاء رابطة ممثلي محافظة آذربايجان الغربية (شمال غرب): إن هناك مصانع ليس تقوم بتوليد الكهرباء التي تحتاجها فحسب، بل إن جزءاً من الفائض لديها يتم ضخه إلى الشبكة العامة للكهرباء بالبلاد. وأضاف: إن هناك ٨٠٠ حي صناعي في البلاد ٢٦ منها يوجد في محافظة آذربايجان الغربية.

نمو التبادل مع دول مثل قطر وروسيا يشير إلى ظهور فرص جديدة

تغيير خريطة التجارة الإقليمية لإيران في ربيع ٢٠٢٥

الوفاق/ كشفت إحصاءات مصلحة الجمارك عن انخفاض التجارة الإيرانية مع الدول المجاورة بنسبة ١٦٪، حيث تراجعت الصادرات؛ لكن النمو في التبادلات مع دول مثل قطر وروسيا يشير إلى ظهور فرص جديدة في التجارة الإقليمية.

وتظهر أحدث البيانات الجمركية الإيرانية حول التجارة مع ١٥ دولة مجاورة خلال فصل الربيع هذا العام بعض التحولات في أنماط التبادل التجاري الإقليمي. ووفقاً لهذه الإحصاءات، بلغ إجمالي التجارة الخارجية لإيران مع الجيران ١٣/٤٢٧ مليار دولار في الربع الأول من عام ٢٠٢٥، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ١٦٪ من حيث القيمة و١٧٪ من حيث الوزن مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

ورغم أن هذا التراجع قد يعكس تحديات في مسار تنمية التجارة الإقليمية، إلا أنه يقدم فرصة لإعادة النظر في السياسات التصديرية واستكشاف الفرص غير المستغلة في الأسواق المحيطة، خاصة في ظل اعتماد تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة كأحد المحاور الرئيسية للسياسة الخارجية والاقتصادية للبلاد.

صادرات بقيمة ٦/٦ مليار دولار

وفي الفترة من مارس إلى مايو ٢٠٢٥، صدّرت إيران سلعاً بقيمة ٦ مليارات و ٦٥٠ مليون دولار إلى الدول المجاورة، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٢٢٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

ويُعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات إلى الشريكين الأساسيين: العراق والإمارات العربية المتحدة، حيث يُحتمل أن يكون انخفاض الطلب في السوق العراقية والقيود اللوجستية والمصرفية مع الإمارات قد ساهما في تراجع حجم الصادرات. كما يشير الانخفاض في الصادرات إلى تركيا وأفغانستان إلى حاجة الأسواق الإقليمية التقليدية لإيران إلى دعم أكبر.

واردات بقيمة ٦/٧ مليار دولار

وخلال فصل الربيع من هذا العام، استوردت إيران سلعاً بقيمة ٦ مليارات و٧٧٧ مليون دولار من الدول المجاورة، مسجلة انخفاضاً بنسبة ٩/٦٥٪ مقارنة بفصل الربيع من العام الماضي. ولا تزال الإمارات وتركيا الشريكين الأول والثاني لإيران في مجال الواردات، إلا أن حصة دول أخرى مثل روسيا وسلطنة عمان تشهد نمواً متصاعداً، مما يشير إلى تحول تدريجي في مسار الواردات الإيرانية.

وضع الميزان التجاري

وسجل الميزان التجاري الإيراني مع الدول الـ١٥ المجاورة عجزاً طفيفاً خلال ربيع هذا العام، حيث بلغت قيمة الواردات ٦/٧٧٧ مليار دولار، مقابل صادرات بقيمة ٦/٦٥٠ مليار دولار.

ورغم أن هذه النتيجة تعكس تفوق الواردات على الصادرات في هذه الفترة، إلا أن الحجم الكبير للصادرات إلى دول المنطقة -خاصة في ظل القيود التجارية والمصرفية- يُظهر القدرة العالية لأسواق الجوار على استيعاب البضائع الإيرانية.

ويمكن اعتبار هذا الوضع فرصة لإعادة النظر وتحسين مسارات التصدير، خاصة في مجالات مثل: تنويع السلع، وتطوير البنى التحتية للنقل، وتسهيل المعاملات المصرفية، والاستفادة من الاتفاقيات الثنائية.

ويبدو أن تعزيز السياسات التجارية وزيادة تنافسية المنتجات الإيرانية قد يُعيد الميزان التجاري إلى المسار الإيجابي خلال الأشهر المقبلة.

نمو التبادل التجاري مع شركاء إقليميين

رغم التراجع العام في إجمالي التجارة مع الدول المجاورة، شهدت بعض الدول نمواً ملحوظاً في تبادلاتها مع إيران. وتم رصد نمو ملحوظ في التبادل التجاري مع بعض الشركاء الإقليميين رغم التراجع العام في إجمالي التجارة مع الدول المجاورة، حيث سجلت قطر نمواً بنسبة ٦٩٪ في تجارتها مع إيران، بينما عززت روسيا مكانتها في السوق الإيرانية بنمو ١٩٪. كما شهدت سلطنة عُمان زيادة بنسبة ١١٪ في حجم التبادلات التجارية مع إيران، فيما حققت تركمانستان نمواً بنسبة ٨/٥٪ في تجارتها مع إيران.

تؤكد المؤشرات الإيجابية أن تحسين البنى التحتية للنقل وتسهيل المسارات المصرفية والتعريفية يشكل عاملاً حاسماً في إنتعاش التبادل التجاري

إشارات تحذير وفرص متزامنة

في ظل تركيز السياسة الرسمية للبلاد على تنمية الصادرات الإقليمية، جاء تراجع الصادرات إلى الدول المجاورة ليسلط الضوء على تحديات متعددة تشمل: تشديد القيود المصرفية، وتقلبات سعر الصرف، وقصور في البنية اللوجستية والنقل، وتنامي المنافسة من المصدرين الإقليميين. في المقابل، يُبرز النمو في التبادل التجاري مع قطر ٦٩٪ وروسيا ١٩٪ وسلطنة عُمان وتركمانستان قدرة الأسواق الإقليمية على استيعاب البضائع الإيرانية رغم التحديات الاقتصادية والعقوبات، حيث تؤكد المؤشرات الإيجابية أن تحسين البنى التحتية للنقل وتسهيل المسارات المصرفية والتعريفية يشكل عاملاً حاسماً في انتعاش التبادلات التجارية.

آفاق واعدة للسياسات التصديرية

ويشير هذا المسار إلى أن تنفيذ سياسات تصديرية مستهدفة -مثل تحسين جودة التغليف، واستقرار الأسعار، وتطوير النقل بسكك الحديد والطرق البحرية، وتعزيز الاتفاقيات النقدية الثنائية، ودعم تجار القطاع الخاص- يمكن إيران ليس فقط من الحفاظ على موقعها في الأسواق المجاورة، بل أيضاً من توسيعه.

وتتوفر لإيران فرص تنافسية كبيرة للصادرات غير النفطية في مناطق استراتيجية مثل أوراسيا والخليج الفارسي وآسيا الوسطى. وهذه الأسواق لا تحتاج فقط إلى السلع الأساسية ومواد البناء والمنتجات الزراعية والصناعية؛ لكنها تتمتع أيضاً بمزايا مهمة لإيران بسبب القرب الجغرافي والروابط الثقافية وانخفاض تكاليف النقل. في حين أن انخفاض الصادرات إلى بعض الشركاء التقليديين يعد مؤشراً تحذيرياً، فإن النمو في التجارة مع جيران آخرين يؤكد أن التحول من النهج التجاري التقليدي إلى دبلوماسية اقتصادية نشطة تركز على الأولويات الإقليمية يمكن أن يساعد في التغلب على التحديات وضمان استقرار مسار الصادرات غير النفطية على المدى الطويل.

بموافقة سماحة قائد الثورة الاسلامية؛

الصندوق الوطني للتنمية يستثمر في قطاع الطاقة

الوفاق/ أعلن رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للتنمية عن موافقة سماحة قائد الثورة الإسلامية على استثمار الصندوق في قطاعات الطاقة والنفط والغاز والكهرباء.

وأعرب مهدي غضنفري، خلال اجتماع مجلس إدارة الصندوق، عن امتنانه الخاص لسماحة قائد الثورة الاسلامية وثقته، مؤكداً أنه في أواخر شهر يونيو من العام الجاري، حصل الصندوق على موافقة تاريخية وغير مسبوقة منذ تأسيسه من قبل قائد للثورة الإسلامية سماحة آية الله العظمى الإمام السيد علي الخامنئي.

وبموجب هذا الترخيص، سُمح للصندوق بالاستثمار في قطاع الطاقة بما في ذلك النفط والغاز والكهرباء. وهذه الموافقة لم ترق فقط بالنظام الأساسي للصندوق، بل قربته أيضًا من دوره ومكانته الحقيقية.

وفي سياق شكره الخاص لرئيس الجمهورية للحصول على هذه الموافقة، قال غضنفري: إلى جانب رئيس الجمهورية الذي أولى هذا الأمر اهتماماً كبيراً، فإن محمدرضا عارف النائب الأول رئيس الجمهورية، وحميد بورمحمدي رئيس منظمة التخطيط والميزانية قدموا دعمًا كبيرًا لتحقيق هذا الإنجاز، وهو ما يستحق التقدير. وأضاف: النائب الأول لرئيس الجمهورية يحرص دائماً على الحفاظ على مكانة الصندوق الوطني للتنمية وموارده وتعزيزها. والحمد لله، فقد حصلنا على الموافقة المباركة من سماحة قائد الثورة على ما لم نتمكن من الحصول عليه من مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وأعلن رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للتنمية قائلاً: بعد الحصول على هذه الموافقة التاريخية التطويرية، عقدنا سلسلة اجتماعات لإنهاء مشاركة الصندوق الاستثمارية في مشروعين للنفط والكهرباء مع الجهات المعنية، وفي جلسة ١٤ يونيو لمجلس الاقتصاد، وعلى الرغم من كثرة بنود جدول الأعمال، تم طرح مقترحات الصندوق للاستثمار كبند أول نظراً لأهميتها، وتمت الموافقة عليها بعد مناقشات وآراء خبراء مخلصة. وأضاف: بناء على ذلك، تقرر أن يستثمر الصندوق الوطني للتنمية في «مشروع الطوارئ لزيادة إنتاج النفط الخام بمقدار ٢٥٠ ألف برميل يومياً» و«مشروع إنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة ٧ آلاف ميغاواط»؛ وبالطبع، وفقاً للترخيص الممنوح من سماحة القائد، سيتم اعتماد مشاريع أكثر بكثير في هذا المجال من الآن فصاعداً.

وأشار إلى أن حدثاً بالغ الأهمية للصندوق والبلد في طور التحقق، وقال: لقد شهد الصندوق الوطني للتنمية يوماً تاريخياً، وقد بُذلت جهود لتهيئة الأرضية الثقافية في هذا الصدد. ووصف غضنفري موافقة قائد الثورة بأنها نوع من «الاستثمار المشروط»، وأضاف: يجب إعداد نصوص العقود في أسرع وقت ممكن، مع مراعاة خاصة للشروط الواردة في موافقة سماحة قائد، ونأمل أن تُوقع بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية مع وزراء الطاقة والنفط.

شروط قائد الثورة:

وأوضح غضنفري واصفاً طبيعة الاستثمار المشروط قائلاً: هذه الموافقة مشروطة بأربعة شروط أساسية:

١- أن يكون للمشروع المزمع الاستثمار فيه جدوى اقتصادية.

٢- ضمان عودة الموارد والأرباح إلى الصندوق بشكل كاف.

٣- ألّا يتحول الصندوق إلى جهة تدير المشاريع.

٤- أن يتم اعتماد الإطار العام لكل مشروع من قبل مجلس الاقتصاد.

وأعرب رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للتنمية عن شكره لجميع المدراء والزملاء لتحقيق هذا الإنجاز، وهنأهم على الدور الجديد للصندوق في معالجة القضايا الوطنية الكبرى وتنمية البلاد، وقال: لتنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى باستثمارات بمليارات الدولارات، نحتاج إلى عمل علمي دقيق. ويجب أن نضمن حماية أصول الصندوق ومراقبة الموارد المخصصة وتقدم العمل، دون تحولنا إلى مشغل للمشاريع، وأن نقتصر على دور الرقابة دون أي تدخل تنفيذي في عمل الطرف الآخر. لذلك، من الضروري الحفاظ على موارد الصندوق الوطني للتنمية من خلال تحقيق أقصى قدر من الرقابة مع الحد الأدنى من التدخل.